

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2015-2016)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2015-2016)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

7	 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
11	 المدخل / حسام مطر
19	 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي جمال واكيم
31	 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
33	 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟ سعد محيو
47	 العراق وثن الاستقرار الإقليمي المفقود/ ياسر عبد الحسين
55	 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل محمد عبد القادر خليل
74	 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/ النائب محمد رعد
77	 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن فيصل جلول
89	 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط أكرم عطا الله ويحيى أبو عودة
103	 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟ منير شفيق
113	 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي موديبو دانيون
123	 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية جابر القفصي
148	 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط؟
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

تحوّلات في الجغرافيا السياسية الإقليمية

قاسم عز الدين

باحث في الشؤون الاستراتيجية

القديمة (فرنسا، بريطانيا، السلطنة العثمانية) إلى الدولة القومية في معظم أوروبا الغربية والشرقية، وإلى أمبراطوريتين أميركية وسوفييتية جديدتين. وكان انهيار الإمبراطوريات السابقة هو الحافز الأساس الذي دفع المحرّك الألماني. الفرنسي في مساعي توحيد أوروبا ووقف الحروب الأوروبية الداخلية. لكن ما أسفرت عنه هذه المساعي في بناء منظومة الاتحاد الأوروبي واعتماده على السوق الموحدة وعملة «اليورو» يتباين مع المشروع الأوروبي الجيو-سياسي الإقليمي الأساس ويضعه اليوم لهذا السبب أمام أزمة ومخاطر جمة تهدّد الاتحاد ودوله بالتفكك.

هذا التحوّل الكبير هو نفسه في «العالم الثالث» والمنطقة العربية-الإسلامية من الاستعمار إلى دول التبعية التي تُعرف باسم «استقلال الدولة الوطنية». وقد أحدث هذا التحوّل في المنطقة و«العالم الثالث» قطيعة شبه تامة مع

ما تتعرّض له المنطقة العربية-الإسلامية، أو ما يُطلق عليه «الشرق الأوسط الكبير»، هو في سياق تحوّلات عميقة أوسع من المنطقة تعصف بالأسس التي رست عليها الدول والمنظومة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فما جرى التعارف عليه من مسلّمات في العقود التي تلت هذه الحرب، بشأن الدول «المستقلة ذات السيادة» في حدودها وفي بنيتها الاجتماعية ومنظومتها السياسية هي في إطار معادلات نتائج الحرب وإعادة تشكيل المنظومة الدولية التي تشمل منطقتنا ومناطق العالم في تلك المعادلات. وهو تشكيل ليس أدياً بل له ما قبله وما بعده.

تشكّلت الدول الحديثة في المنطقة العربية-الإسلامية، كما تشكّلت غيرها فيما أُطلق عليه «العالم الثالث» وحتى في بعض المناطق الأوروبية (ألمانيا والنمسا وهولندا...) في خضمّ هذا التحوّل الكبير من الأمبراطوريات

تحت ربة الاستعمار، هي متخلفة بذاتها وغير قابلة للتطور إذا لم تُحسن إليها «الدول المتقدمة» في تربيط اقتصادها وحياتها الاجتماعية ووضعها «على طريق النمو والازدهار والديمقراطية». ولهذا المهمة «الإنسانية» تسخرت مؤسسات «بريتون وودز» (البنك الدولي وصندوق النقد وأذرعهما...) التي تأسست في العام 1944 لتثبيت مرجعية الدولار ونقل مركز الثقل الدولي من أوروبا إلى الولايات المتحدة، فشملت في خدماتها «الدول النامية» في العام 1949 بهدف عام هو غزو الأسواق و«تشجيع استثمار رؤوس الأموال» سبيلاً للتبعية السياسية. وما لم يف به هذا السبيل «التنموي» تكفلت برعايته سبل أخرى أكثر صلابة أهمها الإيديولوجيا وثقافة «العالم الحر» وعمادها قوات الغزو الحربية والانقلابات العسكرية والاستخبارات.

حاولت دول المنطقة العربية – الإسلامية في سياق حركات التحرر الكبرى تفكيك هذه التبعية وإرساء الاستقلال السياسي. وفي حوالي عقد ونصف أرست أنظمة الحكم الاستقلالية في هذه المنطقة أسس بناء الدولة على الرغم من قمع الحريات السياسية واستبداد الحكم. وهي أسس في قاعدة الهرم الاجتماعي أهمها الإصلاح الزراعي والتأمين والتعليم الإلزامي والرعاية الصحية ومعها مؤسسات الجيش والدفاع والإدارة العامة. وما معظم ما يثار من اتهام الأنظمة الاستقلالية بأنها تسببت بتحطيم الدولة في انقلابها على الحكم الديمقراطي الوليد بمفاوضات إزالة الاستعمار سوى من غيظ من فيض ثقافة مؤسسات التبعية القديمة والحديثة. وقد فشلت هذه الأنظمة في توحيد الجغرافيا السياسية العربية استناداً

تاريخ البلدان القديم ومع جغرافيتها السياسية والإقليمية في تشكيل حدود الدول الوطنية. فالاستعمار كان قد وصل بالكاد إلى الشواطئ والمنافذ البحرية والمناجم والطرق التجارية وفق مقولة نابليون: المبشر فالجندي فالتاجر، لكن التبعية تغلغت بعد إزالة الاستعمار في كل نواحي الأراضي والفيافي محطمة أشكال نشاطات الحياة السابقة عليها، في إنتاج أشكال جديدة من البنى الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية، ومن منظومة السلطة السياسة وأشكال الحكم في إطار منظومة دولية جديدة.

إن المنظومة الدولية الجديدة التي تتحكم بمصير العالم بدأت أسسها ترسو قبل نهاية الحرب وتتكشف نتائجها. ففي 14 آب/ أغسطس 1941 اجتمع في عرض البحر على ظهر فرقاطة أمير «ويلز»، رئيس الولايات المتحدة فرانكلين روزفيلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل للاتفاق على ميثاق حلف شمال الأطلسي. وعلى ضوء هذا الميثاق ومن أحشائه وُلد إعلان الأمم المتحدة في 1/ ديسمبر 1942 بحسب تعبير روزفيلت لأول مرة وباتت تسمى «المجتمع الدولي» الذي أخذ صياغته المعروفة في ميثاق سان فرانسيسكو في العام 1945. وبخصوص الدول المستقلة بإزالة الاستعمار، التي أُطلق عليها تسمية دول «العالم الثالث» وفق عبارة الديموغرافي الفرنسي ألفريد سوفي، فقد خصّها رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان بالتبعية في 20/ يناير 1949 حيث أطلق أسس وصفة «التنمية الاقتصادية».

في القاعدة العريضة لهذه الوصفة المؤسسة للتبعية، أن حضارات ثلاثة أرباع الكرة الأرضية التي كانت ترزح

وفي حدودها الجغرافية وسيادتها الوطنية هي التي تعرّضت لانقلاب جذري في ثاني أوسع وأعمق تحوّل بعد الحرب الثانية. وقد بدأ هذا التحوّل يضرب المنطقة العربية — الإسلامية كما يضرب «العالم الثالث» في منتصف سبعينيات القرن الماضي بسياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي على قاعدة تشجيع الاستثمار والديون، لكنه تعمّق وتعمّل ابتداء من منتصف التسعينيات ولا سيما العام 1994 في جولة مراكش وولادة منظمة التجارة العالمية. وهو المسار الذي وصلت أزماته اليوم إلى مجتمعات الدول الصناعية الغربية عاصفة بدور الدولة وديموقراطيتها. ففي المنطقة العربية — الإسلامية افتُتح مختبر رصد هذا التحوّل بشقه الأول حيث استثمرت هزيمة 67 في الانفتاح لضرب دولة الرعاية، وفي الشق الثاني حيث كان الغزو العسكري وتدمير الدولة في العراق مدخلاً لبناء «نظام عالمي جديد». ولا يقتصر هذا التحوّل على الغزو العسكري في سبيل فتح الأسواق أو فرض التبعية السياسية وفق منظومة بعد الحرب الثانية، بل هو ضمن أسس مدرسة «دعه يعمل دعه يمر» في حرية الرأسمال هدفها إلغاء دور الدولة التي أخذت جهود وتضحيات أكثر من مئتي سنة من أجل ما عُرف بتنظيم الغابة البشرية، والعودة بالمجتمعات إلى فوضى الغابة البرية عارية.

في هذا المضمار تم الانقلاب على أسس وآليات بناء دور الدولة التي نشأت على قاعدة تنظيم سبُل المعاش وأحوال العمران في تنظيم تضامني للمصالح المهنية بين الفئات الاجتماعية المتباينة لمصلحة الأقل حظوة. وتم الأخذ بنظرية حرية السوق والتجارة والاستثمار الأجنبي

إلى استكمال إزالة الاستعمار في تحرير فلسطين، أو إلى إعادة بناء الجغرافيا السياسية فوق حدود الدولة الوطنية. لكن مسارها الاستقلالي قطعه الهزيمة العسكرية في حرب عام 67 التي أدخلت المنطقة في سلسلة الهزائم السياسية والانهيئات المتلاحقة. ففي هذه المرحلة كان لا يزال من المسلّم به الفصل بين منظومة الحكم في السلطة السياسية و بين آليات دور الدولة الناظم لسياسات الاستقرار السياسي والاجتماعي. كذلك كان الفصل بديهياً بين مسألة الحريات الشخصية والسياسية وحقوق الإنسان وبين منظومة الحقوق الإنسانية في نشاطات الحياة الاجتماعية الديمقراطية. وهو ما أخذته حركات التحرر الوطني عن الحياة الديمقراطية في أوروبا الشمالية والغربية، حيث كانت الدولة الديمقراطية هي إدارات الخدمات الاجتماعية في إعادة توزيع الثروة العامة على أساس تضامني بين الفئات الاجتماعية المتباينة المصالح. وهي القطاع العام في احتكار إدارة إنتاج الثروة العمومية وحرمان القطاع الخاص من الاستثمار فيها داخل البلد وبقي هذا الاحتكار حتى وقت قريب يشمل المصارف والبريد والكهرباء ولا ينتهي بالصناعات الثقيلة وسكك الحديد. لكن هذه الدولة الديمقراطية هي جزء من حقل جغرافي — تاريخي (إقليمي) مرهونة بتوسّع مصالح الحقل لتوسيع مصالح قطاعاتها الخاصة في الأقاليم الأخرى التي تغزوها بفتح الأسواق والتي تحميها بالحرب والاستخبارات والإيديولوجيا. وما من بلد يبني دولته وديمقراطيته في داخل حدوده الوطنية فبناء الدول أساسه في سياق الحقل الإقليمي وفي مجرى المنظومة الدولية.

هذه القواعد الأولى في إرساء أسس الدولة وديمقراطيتها

المباشر أساساً في «تطور» المجتمعات. وفي سياق هذه الحريات حرية تفكيك الجغرافيا – السياسية السابقة في إنشاء «كيانات» سياسية جديدة «لمكونات» ما قبل الدولة الحديثة في العوامل الطائفية والعرقية والإثنية. وفي أقل من ثلاثة عقود أطاحت هذه الغابة بمنظومات تنظيم استقرار المجتمعات في اتجاه فوضى التوحش مهددة الكرة الأرضية بالانفجار نتيجة تبيد الثروة الإنسانية الطبيعية (البيئة والمناخ والمياه والموارد الخام) ونتيجة التنافس الوحشي على الاستحواذ والاستهلاك البذيع ما يهدد بحروب نووية مدمرة. وفي هذا الإطار تطغى ثقافة الحريات الشخصية في سبيل ما يسمى «الدولة الديمقراطية» وأوهام النمو والازدهار، وبموازاتها تنفجر الهمجية والشوفينية في كل أصقاع الأرض بما فيها الدول الغربية والشرقية وبرز في المنطقة العربية – الإسلامية أشدها توحشاً وأكثرها قدرة على توظيف انهيار دول المنطقة وعلى استثمار تقاطعات المصالح مع الدول الغربية والإقليمية.

واجهت المنطقة العربية – الإسلامية التحول الأول بعد الحرب العالمية الثانية، باندلاع الثورة الإسلامية في إيران وهي آخر ثورات حركات التحرر التي أسقطت نظام التبعية في مواجهة «الاستكبار العالمي» (الإمبريالية).

وفي المنطقة العربية – الإسلامية تجري مواجهة التحول الثاني نحو سيادة توحش الغابة الكونية، في مواجهة «إسرائيل» بالسلاح والمقاومة وفي مواجهة الجماعات الهمجية بالسلاح نفسه. لكنها مواجهة صدد لا تترافق بمشروع إعادة بناء دول المنطقة بعد انهيار الدولة لإعادة تنظيم الجغرافيا – السياسية وحدود الدول في حقلها الإقليمي. فبعد الانهيار لا مؤشر على إعادة إحياء عظام الدولة الوطنية وهي رميم. وقد لا يكون من خيار آخر لدرء مخاطر التفتت في «كيانات» سياسية «للمكونات» الطائفية والعرقية والإثنية، غير تغطيتها بالارتقاء إلى سيادة عليا مشتركة نواتها إيران وسوريا والعراق جاذبة لتركيا ولبنان ومصر وغيرها فيما بعد ربما. على أن تنظم هذه السيادة العليا علاقة تضامنية في إدارة السياسات الدفاعية والخارجية والاقتصادية – الاجتماعية. لكن حجر الزاوية في إعادة البناء هو تفكيك نموذج التوحش في توطين إنتاج الثروة الإقليمية وتوطين توزيعها على خلاف أسس الغابة البرية سبيلاً لعلاقات متكافئة في المنظومة الدولية. فهذه المنظومة غير قابلة للاستمرارية وهي مثل منطقتنا أمامها الانفجار أو خيار تفكيك نموذج الانهيار.